الثورة
الاقتصادي
www.althawranews.net
الثلاثاء 27 ربيع أول 1435هـ 28 يناير 2014م العدد 17967
Tuesday : 27 Rabia Awal 1435 - 28 January 2014 - Issue No. 17967

كـرة النـار الملتهبـة!!

14

الفضل يعود للسياسة النقدية

15

مدير عام مؤسسة ضمان الودائع لـ« الثـورة »:

نحمي صغار المودعين في البنوك بحدود مليوني ريال

الثورة / محمد راجح

اكد مدير عام مؤسسة ضمان الودائع فضل عبدالله محسن اهمية توفير الحماية لصغار المودعين في البنوك وهو الهدف الذي تعمل المؤسسة على تحقيقه عن طريق تأمين قدر معين من الودائع وتوفير آلية لضمان تعويض المودع عن ودائعه دون إبطاء في حالة إخفاق البنك لأي سبب كان وتقرر تصفيته.

وقال في لقاء خاص لـ(الثورة): ينشر لاحقا: ان هناك هدفاً آخر لا يقل أهمية عن ذي قبل وهو تشجيع عدد أكبر من المواطنين اليمنيين للتعامل مع الجهاز المصرفي الأمر الذي يوفر قدراً أكبر من الموارد المالية التي تستخدم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبحسب محسن فإن المؤسسة ملزمة الايفاء بأي التزامات تجاه المودعين , ولكون المؤسسة جاءت اصلا لحماية صغار المودعين بحدود مليوني ريال، مضيفا ان المؤسسة تقوم بدور تكافلي لتحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي وضمان اشتراك جميع البنوك في تحمل تكاليف هذا الاخفاق في الازمات الاقتصادية .

وبخصوص تقييم المخاطر الائتمانية قال محسن: ان هذه المهمة ملقاة على عاتق البنك المركزي اليمني وهو الذي يقوم بتقييم درجة مخاطر هذا البنك او ذاك ، ويقوم بتزويد المؤسسة بالتوجيهات اللازمة تجاه هذا البنك الذي أثبتت التقارير أنه يواجه مخاطر كبيرة في الائتمان المصرفي لديه ، وبالتالي يجب أخذ الحيطة.

موضحا ان الودائع الخاضعة لاحكام القانون هي جميع الودائع في أي بنك القابلة وغير القابلة للدفع عند الطلب بما فيها ودائع التوفير والآجل.

الوزير المخلافي لـ« الثـورة »:

قانون لاستعادة الاموال المستولى عليها

الثورة /عبدالله الخولاني

كشف وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي عن سعي الوزارة لتقديم مشروع قانون لاستعادة كل أموال الدولة المستولى عليها سواء كانت أراضي أو نقوداً أو أصولاً أو غير ذلك من الداخل والخارج.

وأوضح في تصريح لـ"الثورة" أنه تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الشؤون القانونية لتحديد أوضاع الموانئ ومعرفة الحالة التي تقع عليها هذه الموانئ والنزول الميداني لتقييم هذا الوضع.

مشيراً إلى أنه تم تشكيل فريق ميداني عمل أكثر من عام ووجد أن هناك أراضي للموانئ مستولى عليها بفعل مادي وهناك أراض للموانئ وجدت فيها منشآت بدون وجه حق وهناك من حصل على أرض لإقامة مشاريع استثمارية ولكن لم تقم هذه المشاريع وهذا يعتبر بحكم الاستيلاء على الأرض كما أن هناك تصرفات بأراضي الموانئ قد تعيق تطويرها ولن تمكن الدولة من استعادة نشاط الموانئ اليمنية إذ صارت كل الموانئ المحيطة بناء متقدمة علينا.

واكد الوزير المخلافي أنه بإمكان اليمن أن تعيد نشاط موانئها وأن تكون موانئ محورية على مستوى الإقليم على الأقل أما موانئ عدن فيمكن تطويرها ليصبح ميناء محوريا على مستوى العالم ولكن هناك عوائق يقف وراءها متنفذون ونسعى للتغلب عليها.

وقال وزير الشؤون القانونية إنه تم تقديم تقرير إلى مجلس الوزراء الذي أصدر قراراً باتخاذ الإجراءات التي تزيل مثل هذه المعوقات وتستعيد للدولة ملكيتها لأرض الموانئ لكن حدثت اعتراضات على هذا القرار استجابت لها الحكومة وشكلت لجنة لإعادة النظر في القرار وتم تشكيل لجنة وزارية تضم عدداً كبيراً من الوزراء وأيضا تم الاستماع إلى ممثل الغرف التجارية والمحافظات ومؤسسات الموانئ وتم الاتفاق بين الجميع سيتم تقديمهم إلى مجلس الوزراء في اجتماعه القادم.

وطبقاً لوزير الشؤون القانونية فإن أبرز ملامح هذا الاتفاق استعادت الأراضي المستولى عليها بطريقة غير شرعية وتطبيق العقود الاستثمارية الصحيحة وإنهاء حالة وضع اليد على أراضي الاستثمار التي لم تستخدم للاستثمار وإزالة المعوقات أمام تطوير هذه الموانئ وكذلك تمكين مؤسسات الموانئ المختلفة من تحديد هذه الموانئ ومنع التصرف فيها أو تصرف مؤسسات أخرى في أراضي الموانئ.

مضيفا أن العلاقات التي سادت في الماضي هي علاقة دولة ما قبل القانون، وهذا ساد على كل القطاعات وجزء من القطاع الخاص ربما كان مستفيداً من هذه العلاقات ولكن هذه العلاقات والممارسات هي خارجة عن القانون وهي غير شرعية.

وطالب الدكتور المخلافي القطاع الخاص إذا كانت لهم رغبات حقيقة بأن يشاركوا في تطوير اليمن وأن يدرسوا تجارب الغير لأنه لن يتطور القطاع الخاص ولن يكون فاعلاً إلا في ظل حكم القانون كونه الضمانة الحقيقية للجميع إذا كان هناك من يستولي على المال العام باسم القطاع الخاص فهو سيستولي على من هو أضعف منه.

استعدادات لتنفيذ المسح الثالث للأمن الغذائي الشامل 2014م

كتب /أحمد الطيار

كشف رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتور حسن ثابت فرحان عن قرب تنفيذ المسح الثالث للأمن الغذائي الشامل في جميع أنحاء الجمهورية متوقعا أن يتم خلال السبعة الأشهر القادمة بعد استكمال الإجراءات والوثائق الفنية وتوقيع الاتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف .

وقال الدكتور فرحان في افتتاح اللقاء التشاوري لمشروع المسح الذي نظمه شركاء العمل من الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف أمس بصنعاء أن الحكومة اليمنية تدرك أهمية إجراء المسح الثالث للأمن الغذائي الشامل نظرا لسرعة تغيير الأوضاع في اليمن خلال الفترة الماضية وهي مقتنعة تماما بأهمية البدء بإجرائه قريبا .

لافتا إلى أنها ملتزمة بمشاركة برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ المسح وتثمن الدعم المقدم لإنجاحه من كافة الجهات.

وشدد الدكتور فرحان على دور الجهاز المركزي في التنفيذ قائلا: يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الجهة الرسمية الحكومية التي خولها القانون إنتاج البيانات ونشرها والتي من خلالها يتم وضع الخطط والبرامج وصنع القرار بما يخدم الأنشطة التنموية الحكومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

وقال :يعمل الجهاز بشكل وثيق مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى في إجراء دراسات على مستوى ونطاق واسع من البلاد ولهذا التعاون مع برنامج الأغذية العالمي قوي ومستمر وقد تم إنجاز العديد من الأعمال أبرزها المسحان للأمن الغذائي الشامل واللذان أجريا في 2009م و2011م حيث قدم الجهاز المركزي الدعم الفني في تصميم وسحب العينة واستخراج مناطق العد وإدخال البيانات ،وهناك تعاون آخر في مسوحات تمت منذ العام 2002م وتعزيزا للتعاون هناك تنسيق بين وحدة نظام معلومات الأمن الغذائي بالجهاز وبرنامج الأغذية العالمي .

مبينا أن الشراكة بين برنامج الغذاء العالمي والحكومة اليمنية له تاريخ طويل من التعاون ويعود إلى ما قبل أربعة عقود عندما بدأ البرنامج أعماله في اليمن وعمل على مساعدة الملايين من اليمنيين.

بدوره قال المدير الاقليمي لبرنامج الأغذية العالمي السيد بيشو بارجوني إن التقرير الأخير لنظام مراقبة الأمن الغذائي التابع للبرنامج الصادر في يونيو 2013م كشف أن هناك 10.5 مليون شخص مازالوا يعانون من فجوة غذائية منهم 4.5 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد و6 ملايين يعانون بشكل متوسط من انعدام الأمن الغذائي.

لافتا إلى أن الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي تشمل البطالة وانخفاض التحويلات المالية وتدهور في مصادر الدخل والفقر المدقع وارتفاع النمو السكاني وتقلب الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة والصراعات المستمرة وانعدام الأمن والاستقرار.

ونوه بأن المسح الحالي سيصدر تقريرا يصف حالة الأمن الغذائي للشرائح المختلفة من السكان والقاطنين في أجزاء مختلفة من البلاد وسيلخص الأسباب الكامنة وراء ضعف الحالة الراهنة ويجيب عن أسئلة تتعلق بمن هم الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وكم عددهم وأين يعيشون ولماذا هم يعانون وما الذي يمكن عمله لتحسين وضعهم؟!

كما ألقيت كلمة من قبل ممثل منظمة اليونيسف بصنعاء أشارت إلى أهمية المسح وأهدافه وخطة المنظمة لدعمه وإنجاحه.

كما تم في اللقاء إنشاء لجنة تسيير المسح وتمت مناقشة ملخص الشركاء وإبداء الملاحظات حولها من مختلف الجهات وتمت صياغة آلية للتنسيق بين الجهات المختلفة ليتم التنفيذ الأمثل .

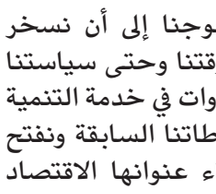

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

سياسة تخدم الاقتصاد

نجح اليمنيون واجتازوا اختبار الحوار بامتياز مع مرتبة الشرف لينتقلوا إلى المرحلة الأهم وهي تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ليستشرف المواطن اليمني المستقبل المشرق الذي ظل ينتظره طويلا، فهل ستكون النخبة عند مستوى الأمانة .

الأهم من ذلك أن تكون قناعة من يصيغون مستقبل هذا البلد قد تبدلت وأيقنت في نفس الوقت دون أدنى شك بأننا بحاجة إلى سياسة تخدم الاقتصاد وليس العكس فالتجارب السابقة أثبتت فشلها الذريع فكل شيء تم تسخيره من أجل السياسة فكانت النتيجة مرة والثمار حنظلاً .

واليوم ما أحوجنا إلى أن نسخر كل جهدنا ووقتنا وحتى سياستنا لتكون كلها أدوات في خدمة التنمية لنكفر عن غلطاتنا السابقة ونفتح صفحة بيضاء عنوانها الاقتصاد وتحقيق الرفاهية المعيشية للمواطن اليمني الذي لا يزال يعاني من العوز والحرمان والفقر نتيجة سياسة هو غير مسؤول عنها بل فرضت عليه قسرا والجميع مشترك فيها دون استثناء.

وإذا كان الجميع مشترك في ممارسة السياسة بأسوأ صورها فهم اليوم مطالبون بالتكفير عن ذنبهم والنظر بعين العطف لهذا الشعب الصبور الذي لا يزال يأمل خيرا من أحزابه وقيادته لتعويضه عن ما لحق به من سياستهم التي أكلت الأخضر واليابس والتي لم تترك له شيئا إلا وشوهته.

فنحن في هذه المرحلة بحاجة إلى إجماع وطني لبناء يمن التنمية يكون الاقتصاد هو أولوياتنا في الدولة والمجتمع في المدينة والريف هذا إذا كنا صادقين في بناء مستقبل لأبنائنا وحياة أفضل والفرصة سانحة لتحقيق ذلك شريطة صدق النوايا وإغلاق صفحة الماضي الأليم والنظر نحو المستقبل المنشود.

أقولها مرة أخرى: إذا لم يكن الاقتصاد هو عنوان المرحلة القادمة ويتصدر أجندتها فلن نستطيع بناء الدولة اليمنية الحديثة ولن نحقق مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون بل سيحدث العكس ونظل ندور في حلقة مفرغة تائهين نعيش في الغاب الكل يلقي باللوم على الآخر.

علينا تنقية قلوبنا من الحقد والتربص ببعضنا إذا أردنا النجاح والإبحار بسفينة الوطن إلى بر الأمان ونثبت للعالم أننا بلد الحكمة بل لنمارس شعار التوافق والشراكة التي نتغنى بها ونلمسها عند توزيع المناصب في واقعنا المعاش وتصبح سلوكا قولا وعملا.

Alkhwlani22@yahoo.com